الاقتصاد

جمعية الاقتصاد السعودية
ص. ب: ٢٤٥٩ ـ الرياض ١١٤٥١
المملكة العربية السعودية

العدد الثاني رمضان ١٤١١ هـ

« نشرة إخبارية » تصدر عن جمعية الإقتصاد السعودية

إفتتاحية

يأتي العدد الثاني من النشرة بعد انجلاء الأزمة التي مرت بها بلادنا العزيزة والأمة العربية والإسلامية فضلاً عن العالم أجمع . وقد كان ومازال لهذه ازمة آثار متعددة في المدى القصير والطويل ، وعلى مختلف الأنشطة وشتى مناحي الحياة .

ولئن كان من آثار الأزمة تأجيل عدد من أنشطة الجمعية بما في ذلك اللقاء السنوي الخامس الذي كان من المقرر عقده فى رحاب جامعة الملك سعود بالرياض يومي ٢٠ ، ٢١ شعبان من هذا العام ، فإننا نتطلع أن يلتئم شمل أعضاء الجمعية فى الموعد الجديد للاجتماع الخامس (يومي الأربعاء والخميس ١٥ ، ١٦ ذو القعدة الموافق ٢٩ و ٣٠ مايو ١٩٩١م) لنناقش معاً ، ضمن ما نناقش ، الآثار الاقتصادية للأزمة خاصة انعكاساتها على الاقتصاد الوطني والخليجي .. آملين من الجميع المشاركة بالبحوث والحرص على الحضور .

كما أننا نشكر الأخوة والأخوات على حسن استقبالهم للعدد الأول من النشرة ونشكرهم جلّ الشكر على ملاحظاتهم ومقترحاتهم سواء فيما يتعلق بالنشرة أو ببقية أنشطة الجمعية ونتطلع إلى المزيد من التواصل والحوار .

وحيث يصدر هذا العدد مع نهاية شهر رمضان المبارك وحلول عيد الفطر ننتهز هذه المناسبة لنقول كل عام وأنتم بخير .

رئيس الجمعية

في اللقاء السنوي الرابع في مدينة جدة يومي ١٧ ، ١٨ شعبان ١٤١٠ هـ عقد على هامش اللقاء ندوة حول « مشاكل تدريس الاقتصاد في الجامعات السعودية » قدمت فيها ورقتا عمل من كل من الدكتور / ماجد عبد الله المنيف ، رئيس الجمعية ، والدكتور / محمد علي القرى عضو مجلس الإدارة . وقد ناقشت ورقة الدكتور / المنيف بعض إشكالات تدريس علم الاقتصاد عموماً ، ومنها منهجية علم الاقتصاد نفسه ذي الطابع التجريدي ، والوضع الخاص للاقتصاد العربي السعودي الذي يتطلب استنباط الأطر النظرية الملائمة لتفسير ظواهره ، بالإضافة إلى الخلفية العلمية والمعرفية للطالب الذي تنقصه المعرفة اللغوية والرياضية والتحليلية . وتناقش الورقة مشاكل تدريس العلم نفسه ومنها مشكلة عرض النظرية الاقتصادية ومشكلة اللغة ومشكلة الكتاب المقرر ومشكلة المناهج .

أما ورقة الدكتور القرى فتركز على مشاكل تدريس مادة مبادئ الاقتصاد ، وتقدم مقترحات لتطوير طريقة عرض المادة . وترى الورقة ضرورة تأكيد القيمة العلمية للنظريات وإذكاء جذوة التساؤل في ذهن الطالب وعرض المفاهيم الرئيسية في الاقتصاد كمفهوم الحدية عرضاً منهجياً ، وتعرض الورقة كيفية تسهيل العرض الرياضي للنظرية الاقتصادية ونزع الجمود عن العلم عند عرضه للطالب حديث العهد بعلم الاقتصاد وذلك باعطاء أمثلة من الواقع ما أمكن ودعم المحتوى الإسلامي للمادة بعرض وجهة النظر الإسلامية للمواضيع التى ترد في المنهج .

وقد ورد إلى النشرة المساهمة التالية في الحوار من الدكتور / محمد سعد عثمان الجاسم من قسم الاقتصاد بجامعة الملك سعود .

لقد أشار الدكتور ماجد المنيف في مقاله الموسوم « مشاكل تدريس مادة الاقتصاد في جامعة سعودية » مسائل كثيرة يواجهها المتخصص في الاقتصاد عندما يكلف بتدريس مادة الاقتصاد في جامعة سعودية . ومع أن المسائل التي أثارها في مقاله مستمدة من تجربته في التدريس ومستندة على تقييمه الشخصي إلا أن القارئ لها والذي يمر بذات التجربة يجد أن يتفق معه بوجود المشكلة وبأن أصولها في بعض ماكتبه . ولكن ومن باب التعليق على مقالته سآخذ منحنى آخر فاضع المسألة في شكل قد يساعد في إثراء الحوار وربما سيجعله أيضاً أكثر موضوعية إذا وجدت بيانات إحصائية عن الفرضيات التى ترد به .

١ ـ القضية الرئيسية :

سأدعي بأن كل المشاكل التي يتعرض لها المتخصص في الاقتصاد عندما يكلف بتدريس مادة في جامعة سعودية ترجع إلى سبب رئيسي واحد يتمثل في أن أقسام الاقتصاد في معظم ، إن لم يكن في كل ، الجامعات السعودية لم تحدد بعد الهدف من تدريس علم الاقتصاد الذي يجب أن يلتف حوله أعضاء القسم الواحد ولا الخطة العلمية للبحوث الاقتصادية التي يدور حولها الحوار بين الاقتصاديين السعوديين ، وبالتحديد فإن معظمها لم يحدد بعد ما إذا كان ينتمي إلى دولة نامية أم دولة متقدمة !

وهذا أمر جوهري لأن تحديد القسم لمثل هذه الأمور يقتضي من أعضائه أن يدركوا ـ كما أدرك علماء الفيزياء ، مثلاً ، بالنسبية الكونية لـ « قانون الجاذبية الأرضية » ـ بأن كل النظريات الاقتصادية المستوردةأو التاريخية ماهي إلا مجموعة من الادعاءات التي إذا كانت تتسم بقابلية الدحض العقلي ، تتطلب اختباراً ميدانياً على ضوء بيانات إحصائية مستمدة من واقع الدول النامية أو المكان الذي تدرس فيه ، هذا إذا افترضنا جدلاً بأن النظريات الاقتصادية التي تحتوي هذه الادعاءات لا تتطلب اختباراً عقلياً . فإذا كان الأمر كذلك ، أو هكذا يجب أن يكون فإن الأولوية في برنامج تدريس الاقتصاد في القسم يجب أن تتحول من عملية تقوم على تدريس هذه النظريات الاقتصادية كهدف في حد ذاته أو كمسلمات غير قابلة للجدل إلى عملية تقوم على تدريس هذه النظريات كوسيلة من الوسائل وأداة لتدريس نهج التفكير العلمي وإيجاد مناخه في القسم وبين الطلاب وبناء القاعدة العلمية السليمة التى تحث طالب العلم على رفض أية نظرية إذا لم تتفق مع قواعد التفكير السليم أو لم تتفق إدعاءاتها مع واقعه الموضوعي ممثلاً في بياناته الإحصائية . وبالتالي فإن كل ذلك يقتضي بأن يحول برنامج الاقتصاد في كل قسم من برنامج يدرس وبدون هدف واضح نظريات اقتصادية تحتمل الصحة أو الخطأ وادعاءاتها التي تحتمل الصدق أو الكذب إلى برنامج لا يدرس هذه النظريات وادعاءاتها لذاتها وإنما بهدف تدريس نهج التفكير العلمي الذي يقوم على علم المنطق الذي يعرفه الفارابي في كتابه « إحصاء العلوم » بأنه : « القوانين التي من شأنها أن تقوم العطل وتسدد الإنسان نحو طريق الصواب ونحو الحق في كل مايمكن أن يغلط فيه من المعقولات . » .

وهذا من شأنه أن يجعل من الطالب إنساناً مفكراً قادراً على أن يميز بين أشكال القول الصحيحة والخاطئة وليس ببغاء يردد ما يسمعه أو يقرأه بدون تمحيص عقلي ، ويجعله مدركاً وبشكل لا لبس فيه بأن المنطق الرمزي والرياضي وقوانينهما ما هي إلا أدوات للتفكير السليم وضرورة لابد من تعلمها لمعرفة خطأ أو صحة أية نظرية اقتصادية معينة . هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن نهج التفكير العلمي يقوم أيضاً على قوانين البحث الميداني أو التطبيقي التي تهدف إلى اختبار صدق أو كذب ادعاءات النظريات الاقتصادية المختلفة على ضوء بيانات إحصائية مستمدة من واقع الدول المزمع تطبيقها بها .

وهذا من شأنه أن يخلق لدى الطالب الإدارك العلمي بأن ما يتفق مع العقل لا يعني بالضرورة أنه سيتفق أيضاً مع الواقع الموضوعي ،

وبأن معرفة ما إذا كان أي ادعاء اقتصادي أو غيره يتفق مع الواقع الموضوعي يتطلب جميع بيانات إحصائية دقيقة حول المفاهيم التي يحتويها الادعاء ومعرفة الطرق الاحصائية لأداء هذه المهمة ، وبأن تعلم علم الإحصاء والاقتصاد القياسي بالذات وأدواتهما العلمية ضرورة لابد منها لاختبار أى ادعاء اقتصادي بشكل علمي سليم .

٢ ـ أثر القضية الرئيسية على القضايا الأخرى

ولكن السؤال الذي لابد من طرحه بعد كل ذلك هو : إذا افترضنا بأن كل قسم من أقسام الاقتصاد في المملكة قد فعل الذي يجب أن يفعله منذ إنشائه وسار كما يقترح كاتب هذه السطور ، فما علاقة ذلك بالمشاكل الأخرى التي أشار لها الدكتور ماجد في مقاله أو تلك التي لم يشر لها .

وللإجابة على هذا السؤال أقول بأنني أتفق مع الدكتور ماجد بأن مسألة التعليم الجامعي ترتكز على أربعة ركائز أساسية :

١ ـ الجامعة بأهدافها التعليمية الواضحة وأنظمتها التي تسعى إلى تنظيم العمل وبث روح التواضع العلمي بين أروقة الجامعة وبين الأساتذة لتحقيق هذه الأهداف .

٢ ـ والكتاب ونوعية المادة التي يحتويها ومدى توفره في اللغة العربية .

٣ ـ والأستاذ ومقدرته البحثية والتعليمية .

٤ ـ وأخيراً الطالب والمحصلة النهائية للتعليم .

ولكني أضيف بأن حل القضية الرئيسية سوف يؤثر على الجامعة ويساعد على تحديد أهدافها بشكل واضح . فمثلاً سوف لن يكون من أهداف الجامعة تخريج أي طالب من الطلاب إلا إذا اكتسب المهارات العلمية التي تحددها أقسام الجامعة المختلفة كأقل ما يجب للعمل المنتج ، وهذا بدوره يؤثر في المدى الطويل على الكفاءة الإنتاجية لخريجي الجامعة وعلى التنمية الوطنية . وسبب كل ذلك يعود لنهج التفكير العلمي الذي تتمسك به كل الأقسام العلمية في الجامعة وتتفق حول جدواه العلمية وتدرس في إطاره تخصصاتها العلمية المختلفة .

ويؤثر حل القضية الرئيسية على الكتاب ولكن على مرحلتين زمنيتين : ففي المرحلة الأولى ستكون الكتب المقررة خليطاً من كتب المنطق والرياضيات والإحصاء وكتب الاقتصاد التي تعرض النظريات الاقتصادية المعروفة ، وبما أن مثل هذه الكتب متوفرة بشكل لا بأس به اليوم وبلغة ورموز عربية ، فإن المهمة الرئيسية للقسم وأعضائه في هذه المرحلة ستنصب على مسألة وضع هذا الخليط في إطار نهج التفكير العلمي وإعداد الكتب الاقتصادية المبنية على ضوء ذلك . وأما في المرحلة الثانية فإن الكتب التي تم إعدادها في المرحلة الأولى ستكون كتباً جاهزة للطبع ، لذا فإن مهمة القسم وإعضائه في هذه المرحلة ستنصب على وضع الاقتراحات التي تساعد على تنقيح هذه الكتب وتطويرها والتأكد من أنها تواكب التطورات العلمية ، وبالتالي تحويلها إلى كتب تحدد الإطار العام للمادة المقررة ولكنها لا تحده من حيث النوع أو الكم .

ويؤثر حل القضية الرئيسية على الأستاذ بأن يجعله عارفاً منذ البداية بأن من واجباته العمل على تثبيت النهج العلمي في التفكير في القسم وبين الطلاب والمساهمة بقدر ما يمكنه على إثراء القسم ببحوثه وكتبه وعلى عدم السماح لأي طالب بتجاوز أية مادة مقررة ما لم يكن ملماً بالمهارات الأساسية التي تتطلبها تلك المادة ، لأن الطريقة التي ستوضع بها المواد المقررة في ظل النهج المقترح ستمنع كل من الطالب والأستاذ وبصورة تلقائية من قبول حدوث بعض التجاوزات لأن تجاوز أية مرحلة دون إتمام متطلباتها بالشكل المطلوب سيؤدي حتماً إلى فشل الطالب في المرحلة التي تليها ، وخروجه من حلبة المنافسة إلا من تدارك أمره .

ويؤثر حل القضية الرئيسية أخيراً على الطالب بأن تجعله مدركاً منذ البداية ومن خلال المشرف على دراسته للهدف الذي يقوم عليه القسم وللمهارات العلمية التي يقدمها له والخطوات التي يجب عليه اتباعها لكي يكتسب هذه المهارات ، وفائدتها العملية بعد التخرج .

وبصورة عامة فإن حل القضية الرئيسية سيخلق بمرور الزمن أرضية علمية واحدة بين الاقتصاديين وطلاب الاقتصاد ومناخاً من الجدل الموضوعي القائم على أسس عقلية سليمة وعلى ضوء بيانات إحصائية مستمدة من الواقع ، لأن الجدل الذي سوف يدور في ظل هذا المناخ حول أية نظرية اقتصادية يدعيها أي شخص ما ستكون في بداية الأمر حول مدى اتفاق هذه النظرية أو تلك مع قواعد التفكير السليم ، ومن ثم ، وحين يهدأ الجدل على قبول النظرية من حيث المنطق ، فإن الجدل سيثور أيضاً حول مدى اتفاق الواقع ممثلاً بالبيانات الإحصائية مع ادعاءات هذه النظرية وحول هذه الإدعاءات والمفاهيم المطروحة فيها وحول الطرق التي على ضوءها قيست هذه المفاهيم كمياً ،... إلى غير ذلك من الأمور .

٣ ـ نهاية المطاف :

هذا هو تعليقي المبدئي على مقالة الدكتور ماجد المنيف ، وأنني أقترح على القارئ أن يقوم بقراءتها وألا يخشى الاختلاف مع الآراء الواردة فيها أو مع رأيي لأن النهج العلمي يعلمنا بأن في الأصل اختلاف الألأاء وفي الفرع اتفاقها وبأن الأمور لا تتضح إلا إذا ثار حولها الجدل واختلف الرأي ، ولنكن من رأي الحكيم العربي الذي ، حين سمع أحدهم يقول بأن قوماً قد اتفقوا على أمر ، قال : وهل اختلفوا فيه ؟ ، قيل : لا ، قال : لم يتفقوا عليه بعد !

الموعد الجديد للقاء السنوي للجمعية يومي ١٥ ، ١٦ ذو القعدة

على ضوء تأجيل اللقاء السنوي المقرر عقده في شعبان إلى موعد آخر فقد قرر مجلس إدارة الجمعية أن يتم عقد اللقاء السنوي للجمعية في رحاب جامعة الملك سعود يومي الأربعاء والخميس ١٥ ، ١٦ ذو القعدة ١٤١١ هـ الموافق ٢٩ و ٣٠ مايو ١٩٩١م .

والنشرة تحث الجميع على المشاركة والحضور ...

اللقاء السنوي الرابع

عقدت جمعية الاقتصاد السعودية لقاءها الرابع يومي ١٧ و ١٨ شعبان ١٤١٠ هـ وقد استضاف مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي وقسم الاقتصاد بكلية الاقتصاد والإدارة بجامعة الملك عبد العزيز اللقاء المذكور . وهو اللقاء السنوي الأول الذي يعقد خارج الرياض . وقد استضافت الجمعية في اللقاء كلاً من :

- الأستاذ وهيب بن زقر ، رئيس مجلس إدارة بنك القاهرة السعودي ، الذي تحدث عن موضوع « كمال الخدمات في إدراك الغايات : تكامل خدمات العملاء كمقياس لنجاح المنشآت الاقتصادية في التسعينات » .
- الدكتور محمد عمر شابرا ، الفائز بجائزة الملك فيصل للدراسات الإسلامية للعام ١٤١٠ هـ وتحدث حول موضوع « نحو نظام نقدي دولي عادل » .

وقد قدم على هامش اللقاء الأوراق والأبحاث التالية :

- « الأبعاد الاقتصادية لسياسات سعودة سوق العمل السعودي » للدكتور سيد فتحي الخولي من قسم الاقتصاد بجامعة الملك عبد العزيز بجدة .
- « مدي كفاءة الاقتصاد الإسلامي في تقييم أجر العامل في الحكومة والقطاع العام : دراسة مقارنة » للدكتور بيلي إبراهيم العليمي من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالإحساء .
- « أثر التغيرات في الإنفاق الحكومي السعودي على السيولة المحلية والنمو الاقتصادي » للدكتور محمد عثمان حامد من جامعة الإمام محمد الإسلامية بالإحساء .
- « القطاع النقدي وأثره على التنمية الاقتصادية » للدكتور وليد عرب أعضاء والدكتور أحمد حامد نقادي من جامعة الملك عبد العزيز بجدة .

وفي اللقاء عقدت حلقة نقاش حول موضوع « مشاكل تدريس الاقتصاد في الجامعات السعودية » قدمت فيه ورقتا نقاش الأولى من الدكتور محمد علي القرى من جامعة الملك عبد العزيز حول « مقترحات لتطوير منهج تدريس مبادئ الاقتصاد في الجامعات السعودية » أما الورقة الثانية من الدكتور ماجد عبد الله المنيف من جامعة الملك سعود فكانت حول « إلقاء الضوء على بعض مشكل تدريس علم الاقتصاد في الجامعات السعودية » .

وفي نهاية اللقاء عقدت الجمعية العمومية إجتماعها العادي ونوقش تقرير مجلس الإدارة والتقرير المالي وتمت الموافقة عليهما وقدمت عدة اقتراحات لتطوير أعمال الجمعية .

إستطلاع

قدم عضو الجمعية عبد الرحمن عبدالله الدباسي، الموظف في وزارة المالية عدة اقتراحات إلى مجلس إدارة الجمعية أحدها استطلاع آراء جميع أعضاء الجمعية حول دورها ونشاطاتها من خلال استبيان يرسل إلى الأعضاء . وقد قامت الهيئة الإدارية بصياغة استبيان وإرساله إلى الأعضاء للتعرف على آرائهم ومقترحاتهم ، وقد ورد إلى الجمعية (٣٠) من الردود نقدم فيما يلي ملخصاً لأهم الملاحظات والاقتراحات الواردة فيها تعميماً للفائدة . وبعض تلك الملاحظات والاقتراحات يعمل مجلس الإدارة على إخراجها إلى حيز التنفيذ .

١ ـ إرسال دليل الأعضاء أو الإضافات بين وقت وآخر .
٢ ـ قبول عضوية الطلبة في الجمعية .
٣ ـ معلومات عن تخصصات الأعضاء ومجالات اهتمامهم .
٤ ـ طبع أبحاث اللقاء السنوي وتوزيعه على الأعضاء .
٥ ـ الاتصال بجمعيات اقتصادية في الخارج .
٦ ـ تحديد موضوع واحد للنقاش في كل مؤتمر سنوى .
٧ ـ عرض موجز أو ملخص للأبحاث وتوزيعها على الأعضاء الذين لم يتمكنوا من حضور اللقاء السنوي .
٨ ـ توزيع النشرة الإخبارية على بعض الجهات الحكومية والإعلامية .
٩ ـ عرض مختصر لبعض المقالات أو الرسائل في أقسام الاقتصاد وذلك في النشرة الإخبارية .
١٠ ـ تحديد موضوع خاص بالاقتصاد الوطني في نهاية اللقاء السنوي وتكليف عدد من الأعضاء البحث فيه وتقديم تقرير حوله فى اللقاء التالي .
١١ ـ المشاركة في لقاءات اقتصادية من خلال وسائل الإعلام .
١٢ ـ إرسال قائمة للأعضاء بما تحتويه مكتبة الجمعية .
١٣ ـ تطوير النشرة لتحتوى مقالات أو ملفات أو عناوين كتب صدرت حديثاً .
١٤ ـ نشر حوار ونشاطات الجمعية في وسائل الإعلام .
١٥ ـ لقاءات خاصة بعضوات الجمعية .
١٦ ـ الإكثار من لقاءات التعارف بين الأعضاء وليس بالضرورة لحضور ندوة أو الاستماع إلى محاضرة .

قسم قديم جديد :

وافق المجلس الأعلى لجامعة الملك سعود على فصل الاقتصاد الزراعي والمجتمع الريفي بكلية الزراعة إلى قسمين هما :

١ ـ قسم الاقتصاد الزراعى .

٢ ـ قسم الإرشاد الزراعي والمجتمع الريفي .

ترقيـــات :

ـ في قسم الاقتصاد ـ كلية العلوم الإدارية .. جامعة الملك سعود ـ تمت ترقية الدكتور فايز إبراهيم الحبيب إلى درجة أستاذ .

ـ وفي القسم نفسه تمت ترقية كل من الدكتور عبد المحمود عبد الرحمن والدكتور أسامة محمد عمر باحنشل إلى درجة أستاذ مشارك .

تنقـلات وتعيينـات :

ـ عين الأستاذ عبد الرحمن محمد السحيباني وكيلاً مساعداً بوزارة المالية والاقتصاد الوطني لشئون الاقتصاد الوطني .

ـ وافقت جامعة الملك سعود على إعارة خدمات الدكتور عبد الرحمن عبد العزيز التويجري إلى وزارة المالية والاقتصاد الوطني ليعمل مديراً تنفيذياً مساعداً بصندوق النقد الدولي بواشنطن وقد باشر عمله هناك .

ـ كما وافقت الجامعة نفسها على إعارة خدمات الدكتور عاصم طاهر عرب إلى وزارة التخطيط ليعمل وكيلاً مساعداً لشئون التخطيط .

ـ كما وافقت جامعة الملك سعود على إعارة خدمات الدكتور مختار محمد بلول إلى شركة روافد القابضة للاستثمار .

ـ عين الدكتور محمد الحمد القنيبط رئيساً لقسم الاقتصاد الزراعي بكلية الزراعة ـ جامعة الملك سعود لمدة سنتين .

ـ كما عين الدكتور سعيد سعد مرطان رئيساً لقسم الاقتصاد بكلية العلوم الإدارية ـ جامعة الملك سعود لمدة سنتين .

والنشرة تهنيء الأخوة المذكورين وتتمنى لهم مزيداً من التوفيق في مواقعهم ومهماتهم الجديدة .

أعضاء هيئة تدريس جدد :

خلال هذا العام الدراسي انضم إلى أقسام الاقتصاد بجامعات المملكة من أعضاء هيئة التدريس والنشرة ترحب بهم جميعاً ، ومنهم :

★ **قسم الاقتصاد ـ كلية العلوم الإدارية بجامعة الملك سعود**

انضم كل من :

ـ الدكتور مساعد صالح المسبحي والذي حصل على الدكتوراة من جامعة أوكلاهوما .

ـ الدكتور محمد هذلول الهذلول الذي حصل الدكتوراة من جامعة فورت كولنز بكلورادو .

★ **قسم الاقتصاد الزراعي ـ كلية الزراعة جامعة الملك سعود**

ـ انضم الدكتور عبد العزيز محمد الرويس الذي حصل على الدكتوراة من جامعة ولاية أوكلاهوما .

★ **قسم الاقتصاد الإسلامي ـ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية**

ـ انضم الاستاذ الدكتور عبد الهادي النجار من جامعة المنصورة .

★ **قسم الاقتصاد بكلية الاقتصاد والإدارة ـ فرع جامعة الملك سعود بالقصيم**

ـ انضم الدكتور المرسي السيد حجازي .

★ **قسم الإشاد والاقتصاد الزراعي ـ كلية الزراعة والطب البيطري بالقصيم**

انضم كل من :

ـ الاستاذ الدكتور على يوسف خليفة .

ـ الدكتور السيد محمود الشرقاوي .

رسائل علمية في الإقتصاد بجامعات المملكة

★ **قسم الاقتصاد الزراعي ـ كلية الزراعة ـ جامعة الملك سعود**

منحت درجة الماجستير في العام الجامعي ١٤١٠هـ لكل من :

١ ـ أحمد عبد الله مانع الحمادي .. عنوان رسالته « تحليل طرق اتخاذ القرارات الاستثمارية في اختيار المشروعات الزراعية بالمملكة العربية السعودية » .. وكان المشرف على الرسالة الأستاذ الدكتور عصام عبد اللطيف أبو الوفا .

٢ ـ محمد أحمد حسن السماني .. عنوان رسالة « نموذج النقل في الزراعة السعودية ـ تطبيق على الألبان » وكان المشرف عليها الدكتور محمد الحمد القنبيط .

★ **قسم الاقتصاد الإسلامي ـ جامعة الإسلامية**

تمت مناقشة رسالة الماجستير المقدمة من راشد بن أحمد العليوي ، المعيد بفرع الجامعة بالقصيم ، وعنوانها « الفكر الاقتصادي عند ابن القيم » وقد أجيزت الرسالة بتقدير « ممتاز » .

★ أصدر مجلس إدارة الجمعية قراراً بتعيين الإخوين التالية أسماؤهما ممثلين للأقاليم في مجلس الإدارة :

١ ـ د . سيد فتحي الخولي .. مثلاً للجمعية في المنطقة الغربية .

٢ ـ أ . محمد صالح السلمان .. ممثلاً للجمعية في منطقة القصيم .

★ دعماً لنشاطات الجمعية الموجهة للعنصر النسائي ولتزايد العضوات بالجمعية وافق مجلس إدارة الجمعية على تشكيل لجنة للعضوات مكونة من :

١ ـ د . أمل خليل كابوس .. وكيلة قسم الاقتصاد وعضوة هيئة التدريس بمركز الدراسات الجامعية للبنات .

٢ ـ أ . الجازي الحسيني .

٣ ـ أ . أمل العليان .

★ وافق مجلس الإدارة على النشاط الذي ستقوم به لجنة العضوات في الجمعية ويتمثل في إقامة ندوة بمركز الدراسات الجامعية للبنات بعنوان :

« تنمية الوعي الاقتصادي لدى الأسرة السعودية »

وتتألف من محاضرات وحلقة نقاش مفتوحة وإقامة معرض عن التغذية واستخدامات الحاسب في اقتصاد المنزل .

مرام للطباعة الالكترونية
تليفون ٤٧٨٣٥٨٢ فاكس ٤٧٧٩٨٨٣

تبرعات

تلقت الجمعية شاكرة التبرعات التالية :

- ٥,٠٠٠ من الشركة السعودية الأساسية (سابك) .
- ١٠,٠٠٠ من الغرفة التجارية الصناعية بجدة .
- ١٥,٠٠٠ من الغرفة التجارية الصناعية بالرياض .
- ٢٠,٠٠٠ من رجل الأعمال المعروف الشيخ/ صالح عبد الله كامل رئيس مجموعة دله .
- ٢٥,٠٠٠ من البنك الأهلي التجاري .

كما قامت ـ مشكورة ـ الغرفة التجارية الصناعية بالرياض بدفع نفقات طباعة العددين الأول والثاني من النشرة .

وقد قبل مجلس الإدارة هذه التبرعات وشكر المتبرعين لمساهمتهم في دعم أنشطة الجمعية .

الاخوة أعضاء الجمعية :

الرجاء إرسال ملاحظاتكم وأخباركم إلى مسؤول التحرير

د / ناصر القعود

ص . ب ٢٤٥٩

الرياض ١١٤٥٢

فاكس : ٤٦٧٤٢١٦

إلى الاخوة أعضاء الجمعية :

الرجاء المبادرة إلى تجديد اشتراككم بالجمعية وإرسال رسوم التجديد إلى عنوان الجمعية .

جمعية الاقتصاد السعودية

مع تحيات الغرفة التجارية الصناعية بالرياض